

النظام البرلماني العراقي

ثنائية المشاركة والمعارضة

نضال جهاد العبيدي *

باحثة من العراق

* وحدة البحوث والدراسات - مركز
حمورابي

مقدمة

إن التحولات التي حصلت في العراق مع احتلال الولايات المتحدة الأميركية عام 2003، وتغير نظام الحكم بالقوة وإنشاء شكل جديد وطرق جديدة لإدارة النظام وشؤون الدولة، بالشكل الذي فتح الباب واسعاً أمام الروى والأفكار المختلفة والمتضاربة، في بعض الأحيان برزت إشكالية إدارة الشؤون السياسية، وعبر أي نظام من أنظمة الحكم المعروفة عالمياً للتعامل مع التركيبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الثقيلة، والوضع السياسي الجديد الناشئ عن طبيعة الاحتلال والبيئة السياسية الداخلية والخارجية للعراق، إذ برزت العديد من القوى الاجتماعية على الساحة السياسية العراقية، فبرزت العشائر والمرجعيات الدينية العليا فضلاً عن بعض الأحزاب الكبيرة ذات النفوذ الاجتماعي.

ومع تطبيق مبدأ الديمقراطية التوافقية في العراق على أساس أن العراق يمر بفترة انتقالية حرجية، جمعت الحكومة كافة الأحزاب والاطياف لتطبيق مبدأ العدالة والمساواة، لكن المعروف أن مبدأ الديمقراطية التوافقية هي محطة أولية في سيروية الديمقراطية وبناء الدولة الديمقراطية، فهي نموذج يقوم على أسس ومعايير خاصة وتوازنات دقيقة ذات طابع تجريبي، ناشئ عن واقع موضوعي/ تاريخي لا يمكن تجاوزه، إلا باعتماد تركيبة تقارب إلى حد معقول بين عناصر الانسجام الاجتماعي، وبين المثل الديمقراطية ومرتكزات الدولة.

**الديمقراطية التوافقية هي
محطة أولية في سيروية
الديمقراطية وبناء الدولة
الديمقراطية**

تطبيق النظام البرلماني في العراق

إن اختيار النظام البرلماني دون غيره من الأنظمة السياسية المطبقة في العالم، يتطلب مقومات أساسية لا غنى عنها لكي يحقق الغاية من اتخاذه شكلاً للحكم، ومن دون هذه المقومات فإن النظام السياسي سيكون نظاماً هجيناً وكيفياً فاقداً لخصائصه ومميزاته، وهذه المقومات هي⁽¹⁾:

● **التوازن:** لكي يستطيع النظام البرلماني تحقيق الغاية من اتخاذه شكلاً للحكم، لا بد أن يكون التوازن واقعاً بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الحكومة)، ولا يجوز بأية حال من الأحوال إضعاف إحدهما على حساب الأخرى.

● **الاستفتاء الشعبي:** إن النظام البرلماني هو أشبه بنظام الاستفتاء الشعبي على سياسة الحكومة، وهو الأقرب لتحقيق الديمقراطية من غيره من أشكال الحكم، فسحب الثقة هو إجراء ديمقراطي قائم على رغبة ممثلي الشعب، وبالمقابل فإن حل البرلمان هو بمثابة استفتاء شعبي على سياسة الحكومة، تتحقق به المشاركة السياسية لجميع أفراد الشعب في اتخاذ القرار السياسي.

● **الرؤية:** إن الحكمة من تكليف الكتلة النيابية الأكبر بتشكيل الحكومة، امتلاكها لرؤية متميزة عن غيرها أكسبتها التفوق في الانتخابات، وأن الشعب هو من قرر الكتلة القادرة على تشكيل الحكومة، وفق برنامج واضح ومعد سلفاً، فعلى هذا الأساس يجب أن تتفق جميع الأطراف السياسية في تبني هذه الرؤية، وأن تتحد جميعها في تحقيقها.

● **المعارضة:** إن المعارضة السياسية تعد من أهم مقومات النظام البرلماني، وانعدام هذه المعارضة يفقده مزياته، فالمعارضة ضرورية لتفعيل دور الرقابة البرلمانية من جهة ولخلق البديل السياسي، من حيث الرؤية والبرامج من جهة أخرى⁽²⁾، ففشل البرنامج الحكومي يعطي للناخبين الخيار البديل، ومن هنا تبرز أهمية النظام البرلماني كنظام حكم ديمقراطي.

● **التمايز الطبقي:** إن نجاح تطبيق النظام البرلماني، يتطلب أن يكون هناك تمايزاً بين طبقات المجتمع لإيجاد مصالح

(1) للمزيد ينظر: ساجد حميد الركابي، التنظيم الدستوري لإقليم الجنوب، مجلة العراق الفيدرالي، مركز السلام والتنمية للأبحاث والدراسات، بغداد، العدد الثاني، حزيران - 2007، ص 82.

(2) للمزيد ينظر: آرنست ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسنين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2006، ص 6.

إن المعارضة السياسية تعد من أهم مقومات النظام البرلماني، وانعدام هذه المعارضة يفقده مزياته

**فالتوازن المطلوب بين
السلطتين التشريعية
والتنفيذية تحول إلى تنافس،
وانعكس ذلك بشكل سلبي
على العملية السياسية
المتعثرة**

متضاربة تحقق التوازن. فوجود المحافظين الذين يمثلون الطبقة البرجوازية على سبيل المثال، يقابله وجود العمال الذين يمثلون الطبقة الكادحة، أي أن تنشأ رغبات سياسية متعارضة تخلق مناخاً ايجابياً، لخلق برامج متعددة تعبر عن شرائح اجتماعية متنوعة.

إن إسقاط هذه المقومات على الواقع السياسي في العراق، يظهر لنا مدى الخلل الكبير في تطبيق النظام البرلماني، والذي أدى بدوره إلى استفحال الأزمات السياسية، وفشل في حل المشكلات العالقة في الداخل والخارج، فالتوازن المطلوب بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تحول إلى تنافس، وانعكس ذلك بشكل سلبي على العملية السياسية المتعثرة، وأدى إلى أن تعمل كلا السلطتين لإضعاف الأخرى.

في حين أن النظام البرلماني يتطلب خلاف ذلك، أي إن تقوي أحدهما الأخرى، وأن استقلال سلطة عن أخرى لا يعني أن تناصبها العداء، أن الاستفتاء الشعبي، الذي يميز النظام البرلماني مغيب تماماً، فالشعب أصبح ما بين متفرج وناقم، في الوقت الذي يؤدي فيه الشعب دوراً بارزاً في ظل الأنظمة البرلمانية، فهو صاحب الاختيار وهو من تدين له السلطتين في الوجود. أما الرؤية كمقوم من مقومات النظام البرلماني فإنها جاءت لاحقة لتشكيل الحكومة، ومن هنا نشأ الخلاف بين الأطراف السياسية واستعصى إيجاد حل للمشكلات العالقة بين الفرقاء السياسيين.

إذ كان الأجدى أن يقدم رئيس مجلس الوزراء رؤية متكاملة للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج عمل تتفق عليه وتقره جميع الأطراف السياسية المشتركة في تشكيل الحكومة⁽³⁾، بحيث تتبنى جميعها البرنامج الحكومي الذي لا بد من أن يستوعب الجميع، ومن ثم يشرع رئيس مجلس الوزراء بتشكيل فريق عمله المؤمن بهذه الرؤية، لكي يحقق استراتيجيته الناجحة في حل جميع إشكاليات العملية السياسية والمشاكل العالقة.

أن اشتراك المعارضة في الحكومة لا يمكن قبوله في النظام البرلماني، لأن وزراء المعارضة يمثلون رؤية مختلفة عن رؤية الكتلة التي شكلت الحكومة، ما سيؤدي إلى تشكيل

**أن اشتراك المعارضة في
الحكومة لا يمكن قبوله في
النظام البرلماني، لأن وزراء
المعارضة يمثلون رؤية مختلفة
عن رؤية الكتلة التي شكلت
الحكومة**

(3) أحمد المالكي، مستقبل الديمقراطية التوافقية في المغرب، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد "334"، كانون الأول - 2006، ص50.

وزارة من دون برنامج واضح وبدون رؤية مشتركة، ومن ثم فإن وزراء المعارضة سيعيقون عمل الحكومة، وسينعكس ذلك بشكل كبير على أدائها بوجه عام، يرد على ذلك، إن انعدام التمايز الطبقي داخل المجتمع العراقي لا يخلق مناخاً مناسباً للنظام البرلماني، فلا مصالح متعارضة تؤدي إلى برامج تنافسية تخدم المواطن، ولا اختلاف بالرؤى لشرائح المجتمع⁽⁴⁾.

(4) آرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، مصدر سبق ذكره، ص11.

لقد ظن الجميع أن بإمكانهم حكم العراق أو البقاء في السلطة إلى ما لا نهاية، ولا سيما وأن الحكم قد سار وفق مبدأ (المحاصصة والتوافق)، وليس بناء على ما تفرزه نتائج الانتخابات. تعود صغار السياسيين وكبارهم، ممن وجد نفسه فجأة في السلطة، ممن يستحق ولا يستحق، من له تاريخ طويل في المعارضة والسياسة أو من اصطنته الأحداث وصار دخیلاً عليها، تعود الجميع على المشاركة في الحكم، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية. مادام أن كل عراقي لا بد وأن ينتمي إلى عشيرة ما، حزب ما، طائفة ما أو قومية ما، فإنه يعتقد أن من حقه أن ينتمي إلى فئة الحاكمين. إذا ما استثنينا قوى الإرهاب البغيض.

تعود الجميع على المشاركة في الحكم، سواء في السلطة التشريعية أو التنفيذية

ونحن نشهد اليوم انه لا أحد من الأحزاب والتنظيمات والمكونات السياسية العراقية، يريد أن يعترف بخسارته في الانتخابات ويحترم نفسه ويتخذ موقف المعارض للسلطة، ويسمح للفائزين أن يشكلوا الحكومة فلا أحد في العراق، يريد أن يكون معارضاً ولو لفترة انتخابية واحدة، فالأسباب كثيرة وبعضها مريع، منها أن يظن البعض أن من حقه التاريخي والعشائري والطائفي أن يكون هو الحاكم الفعلي وليس سواه؟ وعلى وفق ذلك سمح قسم من السياسيين العراقيين لأنفسهم وأحزابهم بأن يكون له أوصياء وأولياء من الخارج يتحكمون فيه، وبفضله يؤثرون على مسيرة التحولات في البلاد؟، ولا ننسى انخرط معظم رجال الدين في العمل السياسي .

ولا يمكننا غض النظر عن أن هناك كيانات سياسية بعضها هش ومصطنع، تشكلت في السنوات الأخيرة لأسباب نفعية أو طائفية أو أثنائية، يخاف (القيّمون عليها) أن ينفرط عقدها، في حالة لجوئها إلى صفوف المعارضة، باستثناء قلة من الأحزاب القديمة التي تعودت على أن تكون في

سمّح قسم من السياسيين العراقيين لأنفسهم وأحزابهم بأن يكون له أوصياء وأولياء من الخارج يتحكمون فيه

**أن القوى السياسية العراقية
ما تزال في طور الصيرورة،
وأن ابتعادها عن السلطة قد
يجهض طموحاتها الذاتية
ومشاريعها الحزبية**

صفوف المعارضة في ظروف متنوعة، لا أعتقد سواها، بوجود طرف سياسي عراقي قد ينجو من عاقبة التشظي في حال لجوئه إلى صفوف المعارضة البرلمانية أو خارجها، أن تكون في السلطة يعني أن يلتف حولك فضلاً عن عناصرك الحزبية المنتفعون الجدد، كل سلطة لها مؤيديها وزبائنها.

وفي الواقع العراقي الحالي يعني أن بإمكان المكون الحاكم أن يضعف منافسيه ويكسب بعض ممثليهم في البرلمان، وربما يشتت قواهم تماماً، وهذا عامل مضاف يخيف البعض من دور المعارض .

علاوة على ذلك، أن القوى السياسية العراقية ما تزال في طور الصيرورة، وأن ابتعادها عن السلطة قد يجهض طموحاتها الذاتية ومشاريعها الحزبية .

إن العوامل الخارجية أقوى من العوامل الداخلية، ولها الأثر الكبير في عرقلة مسيرة الديمقراطية التوافقية، وخاصة فيما يتعلق بإجهاض العملية الديمقراطية الوليدة في البلاد، أن تلك القوى قد نجحت في تشويه صورة الوضع الجديد، إن صراع المصالح والإرادات بين دول الجوار وبين بعضها والطرف الأميركي له دور فعال في ظهور معارضة حقيقية، همها الأول والأخير هو مصلحة الشعب العراقي.

إن وضعاً غريباً قد نشأ في العراق لا مثيل له في العالم، مفاده أن المعارضة انتقلت من خارج السلطة إلى داخلها. يعني، شارك في السلطة، وتمتع بامتيازاتها، وعارضها في نفس الوقت، أو تخلّ عنها قبيل الانتخابات التشريعية بقليل. لذلك نرى، أنه طالما بقيت السلطة في العراق قائمة على فكرة التوافق والمحاصصة البغيضة، ومن ثم فقدان المعارضة البرلمانية الفاعلة / الكل يريد أن يحكم على أساس أن الفرصة يمكن ألا تتكرر مطلقاً، فإن الكل وينسب ما، مسؤول عن الفساد الواسع الانتشار في الحياة العامة وأجهزة الدولة ومؤسساتها⁽⁵⁾، وعن عدم تنفيذ المشاريع والخطط،

والكل مسؤول عن انعدام أبسط مقومات الحياة للمواطن العراقي، والكل مسؤول عن عرقلة العملية السياسية في البلاد وعن زعزعة هيبة الدولة.

فإذا لم يرفض المشرعون الجدد مبدأ المحاصصة والتوافقية السياسية، ولم يعرف الناخب العراقي خطورة هذه الإشكالية

(5) رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 334، كانون الأول - 2006، ص 88.

**إن وضعاً غريباً قد نشأ في
العراق لا مثيل له في العالم،
مفاده أن المعارضة انتقلت من
خارج السلطة إلى داخلها**

ويسعى لتغييرها في أقرب انتخابات تشريعية، بحيث يمنح ثقته لطرف دون الآخر، بناء على نزاهته وبرنامجه الانتخابي، وإذا لم يحصل ذلك ستفشل التجربة العراقية الوليدة بعد 2003، لأن المتربصين فيها في الداخل والخارج كثيرون .

وفي ضوء ما تقدم، فإن النظام السياسي في العراق لا يحمل مقومات النظام البرلماني في التطبيق العملي، وإن الحل الأمثل للمشكلات التي تعترض العملية السياسية، يكون بالعودة مجدداً إلى تحديد رغبة الأطراف السياسية في اتخاذ نظام حكم قابل للتطبيق، فالنظام البرلماني في العراق لم يحقق خصائصه ومميزاته، بسبب التشويه في الممارسات وأن جميع الأطراف السياسية المشتركة بالعملية السياسية تفضل النظام الرئاسي كشكل من أشكال الحكم ولا تؤمن بالنظام البرلماني.

**النظام السياسي في العراق
لا يحمل مقومات النظام
البرلماني في التطبيق
العملي**

لذا نجد كثيراً من تطبيقات النظام الرئاسي داخل النظام البرلماني العراقي، وأن الأخرى بأطراف العملية السياسية في العراق أن يكونوا مؤمنين بنظام الحكم، وأن يلجأ مجلس النواب إلى تعديل الدستور إذا تطلب الأمر، لأن الاستمرار بهذه الكيفية سوف يضيف تعقيدات جديدة، ولن نجد حلاً لأية مشكلة تعترض العملية السياسية مهما كان صغرها، وسوف تؤدي إلى عزوف الناخبين مستقبلاً عن المشاركة في الانتخابات لانعدام الدافع والمحفز للمشاركة السياسية .

